



## نظرة عامة

يعقد المؤتمر الدولي حول الوصول الى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية اجتماعا افتراضيا خاصا حول المساعدة القانونية في ظل جائحة كورونا بما يتيح مواصلة التقدم لتحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع على النحو المتصور في خطة 2030، والذي من المقرر عقده من 14 إلى 18 سبتمبر/أيلول 2020 عبر الإنترنت. سوف يعالج هذا المؤتمر التحديات العالمية لضمان الوصول الى خدمات مساعدة قانونية ذات جودة للفقراء والمستضعفين في ظل جائحة كورونا. ومن خلال لقائنا كمقدمين للمساعدة القانونية سوف نقوم في هذا المؤتمر بتبسيط الضوء على الاستجابات المبتكرة لهذه الأزمة الملحة وطرق إعادة البناء بشكل أفضل.

يستضيف مكتب الدفاع العام لولاية ريو دي جانيرو هذا المؤتمر بالتعاون مع المؤسسة القانونية الدولية (ILF)، ومبادرة العدالة للمجتمع المفتوح (OSJI)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبالتعاون مع حكومة ولاية ريو دي جانيرو والكلية الوطنية للمحامين العاملين في البرازيل (CONDEGE)، ومكتب المدافع العام للاتحاد، والرابطة الوطنية للمحامين العاملين في البرازيل (ANADEP).

بعد هذا الحدث المزمع عقده افتراضيا والذي تم تكليفه بشكل خاص ليعالج الوضع الراهن ويتضمن جلسات قصيرة موزعة على مدار 5 أيام هو بمثابة المؤتمر الدولي الرابع والذي يُعقد كل سنتين، ويأتي مستكملا للمؤتمر الافتتاحي الذي عُقد في جوهانسبرغ- جنوب افريقيا في حزيران 2014، والمؤتمر الثاني الذي عُقد في بوينوس آيريس في الارجننتين في تشرين الثاني 2016، والمؤتمر الثالث الذي عُقد في تبليسي جورجيا في تشرين الثاني 2018. وحيث أننا نأمل بأن نلتقي بشكل شخصي في المستقبل القريب، الا أننا نؤمن بأنه من المهم في هذا الوقت الحرج أن يتم تبادل الخبرات لتحقيق المساواة في الوصول الى العدالة للجميع.

## الحق في الحصول على مساعدة قانونية في أنظمة المساعدة القانونية

الحق في الحصول على مساعدة قانونية مجانية للمتهمين الغير قادرين على تحمّل كلفة محامي في القضايا الجنائية هو مبدأ قانوني متوافق عليه وعنصر أساسي للحق في محاكمة عادلة. توفر المساعدة القانونية أساس لنظام عادل وفعال مبني على مبدأ سيادة القانون. إن وجود نظام مساعدة قانوني فعال من شأنه تقليل الفترة التي يكون فيها المشتبه بهم محتجزين في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز، بالإضافة الى تقليل عدد السجناء، والادانات الخاطئة، وازدحام السجون واكتظاظ المحاكم، وتقليل إعادة ارتكاب الجرائم وايداء الضحايا مرة أخرى. وعلى قدر كبير من الأهمية فإن الحصول على مساعدة قانونية بشكل سريع يمكن أن يمنع التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بالإضافة الى حماية حقوق الضحايا والشهود .

في ظل خطر جائحة كورونا وما يترتب عليه من حاجة ملحة، يسلط هذا المؤتمر الضوء على الجهود العالمية لتطبيق مبادئ وإرشادات الأمم المتحدة بخصوص الوصول الى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية ("مبادئ وإرشادات الامم المتحدة") التي تصرّح أنه يجب على الدولة وضع نظام مساعدة قانونية شامل وفعال ويسهل الوصول اليه على المستوى الوطني وأن يكون متوفر للجميع بدون أي تمييز. تماشياً مع مادة 14 من الميثاق العالمي بخصوص الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) ومبادئ وإرشادات الامم المتحدة، لدى معظم الدول قوانين تضمن الحق في الحصول على تمثيل قانوني مجاني للفقراء والمستضعفين المتهمين بجرائم أو حين تتطلب مصالح العدالة ذلك أي على سبيل المثال في القضايا التي يمكن فرض عقوبة الإعدام فيها. وعلى الرغم من ذلك، تواجه جميع الدول تحديات في تطبيق هذا الحق، منها الموارد المالية المحدودة، والعدد غير الكافي من المحامين، وقلة جودة خدمات المساعدة القانونية وقلة التدريبات والوعي الكافي بخصوص معنى وأهمية التمثيل القانوني الفعال. ترجع حقيقة وجود عرقلة للوصول للمساعدة القانونية الى أنه عادة ما يفنقر الناس للوعي بخصوص المساعدة القانونية، ومن الممكن ان يتم تعريض ثقة العامة والثقة في خدمات المساعدة القانونية للخطر لعدة اسباب، بما في ذلك التحيز، التعقيد والقلق بخصوص جودة الخدمات المقدّمة.



المساعدة القانونية هي أحد الأدوات الأساسية لضمان الوصول الى العدالة. حين يكون هناك وصول غير كافي للمساعدة القانونية والعدالة، لن يستطيع الأشخاص حل مشاكلهم ونزاعاتهم بشكل سلمي ومن الممكن أن يلجأوا الى العنف والصراعات. وكنتيجة للأزمة العالمية في الوصول الى المساعدة القانونية، يواجه الملايين من الفقراء والمستضعفين حول العالم احتجازات غير قانونية طويلة قبل المحاكمة والتعذيب واعترافات مُكرهة وادانات خاطئة. هناك فرصة أكبر أن يتم احتجاز الفقراء قبل المحاكمة، الامر الذي ينتج عنه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأنهم لا يستطيعون دفع مبلغ اخلاء السبيل، والغرامات، والرسوم الاخرى. تقوم الشرطة باستهداف اعضاء المجموعات المهمشة بشكل خاص بما يشمل الاقليات العرقية والهوية الجنسية والدينية وتعتقلهم في العديد من الدول. من الممكن ان يتعرض افراد المجموعات المهمشة الى ملاحقات قضائية غير متناسبة، ومحاكمات غير عادلة، ويتم الحكم عليهم بطريقة غير متناسبة مع الجريمة التي تم ارتكابها. بالإضافة الى ذلك فان هناك حاجة كبيرة وغير مُلبّية لخدمات المساعدة القانونية لتلبية الحاجات المتخصصة للضحايا والشهود على الجرائم، والنساء، والاطفال، والاشخاص ذوي الاعاقة، وهؤلاء الذين يواجهون مشاكل مدنية وعائلية. وعلى وجه الخصوص فان النساء في معظم الأحيان لا يتمكنّ من الوصول الى أموال العائلة التي يحتاجونها لتوكيل محامي بالإضافة الى أنهم يواجهون بشكل متصاعد صعوبات كبيرة في فهم النظام القضائي والتعامل معه نتيجة الأمية أو عدم كفاية المعرفة بحقوقهم، بالإضافة الى الحواجز الثقافية داخل المجتمعات. ويوجد في الحجز الكثير من المتهمات الاناث ممن تعرضوا للعنف المنزلي أو الجنسي.

## الأهداف والنتائج المرجوة من المؤتمر

سيقوم هذا المؤتمر بالتركيز على النتائج العملية والتي يمكن تحقيقها من خلال اشراك ممثلين على المستوى الوطني، ومزودي المساعدة القانونية، وأعضاء المجتمع المدني، وخبراء آخرين للحديث عن تحديات مشتركة لتوفير خدمات مساعدة قانونية فعالة للأشخاص الفقراء والمستضعفين، بالإضافة الى استعراض الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة في معالجة آثار الجائحة، ومنع التأثير السلبي على أولئك الأشخاص الأكثر عرضة للتأثر بخطرهما. سيقوم المؤتمر بالبناء على العروض والناقشات من المؤتمرات الثلاث السابقة في ظل التحديات الحالية، وتسليط الضوء على الجهود العالمية والاقليمية والوطنية المبذولة لتعزيز الوصول للمساعدة القانونية.

يشجع المؤتمر المشاركين على تطوير خطط ملموسة وعملية لمعالجة التحديات المتعلقة بتوفير خدمات المساعدة القانونية وتطوير تطبيق مبادئ وارشادات الامم المتحدة. سيتم أيضا تشجيع المشاركين على الاخذ بعين الاعتبار كيف يمكن اشراك اطر عمل اضافية ومبادرات لتكون متكاملة مع الهدف، مثل اجندة عام 2030 للتنمية المستدامة التي تتضمن مبدأ "عدم إغفال أحدا" ومبدأ "عدم ترك أحد يسير خلف الركب"، وخاصة هدف رقم 16، المندرج تحت الهدف العام رقم 3 بخصوص سيادة القانون والوصول للعدالة للجميع، وأحدث قرار من الهيئة العامة بخصوص استدامة السلام، والشراكة الحكومية المفتوحة لخطط العمل الوطنية، وشبكة المساعدة القانونية العالمية ومنصات وشبكات اخرى مشابهة.

في نهاية المؤتمر، سيكون لدى المشاركين الفرصة لتبني إعلان يقومون من خلاله بالالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الوصول الى المساعدة القانونية على المستوى المحلي، وتعزيز التعاون والتأزر على المستوى الاقليمي و الدولي.



## مواضيع المؤتمر

ستتناول جلسات المؤتمر بعض القضايا الأكثر إلحاحاً في المساعدة القانونية حول العالم في ظل الجائحة الحالية، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوسيع الوصول إلى العدالة، مع التركيز على الجهود العملية المبذولة حتى يصبح الحق في المساعدة القانونية حقيقة واقعة. وسيسلط المؤتمر الضوء على الجوانب المهمة لأنظمة المساعدة القانونية في البرازيل وفي الأمريكيتين، بينما تدعو المشاركين من جميع أنحاء العالم لتبادل الخبرات والأفكار.

تحت الموضوع الواسع لنماذج أنظمة المساعدة القانونية المستدامة، يعرض هذا الحدث مناقشات حول مواضيع مثل آليات ضمان الاستقلال، وأفضل الممارسات لتحديد معايير الأهلية كبداية لوسائل فحص القدرة المالية، ودور المساعدة القانونية في إصلاح سير عملية العدالة. كما ستكشف رصد وتقييم المساعدة القانونية الجيدة، بما في ذلك قياس وتحسين الوصول في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المدرج تحت الهدف العام رقم 3. وتسليط الضوء على مواضيع حماية الفئات ذات الحقوق والاحتياجات الخاصة، ومعالجة مواضيع مثل المكونات الأساسية التي يجب توافرها لنظام ملائم للأطفال، والمساواة في وصول النساء للعدالة، والرابط بين العنف والعرق والعدالة الجنائية. وسيتم تشجيع المشاركين أيضاً على مشاركة النجاحات والتحديات في استخدام التقاضي الاستراتيجي والتكنولوجيا وغيرها من الأساليب المبتكرة.

في حين أن المؤتمر يركز بشكل أساسي على المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية، إلا أنه سوف يتم أيضاً من خلاله توفير الفرصة لحل بعض مشاكل المساعدة القانونية المدنية ذات الصلة مثل تحديد الآليات التي يمكن من خلالها للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين تنسيق الاستراتيجيات، والتمويل، وإدارة كل من المساعدة القانونية المدنية والجنائية.